"نحو سياسات تعزيز التنمية المستدامة بريف مصر"

"فى ضوء مبادرة حياة كريمة"

دكـــــتور

شيـــماء أحـمـــد حنفـــى

مدرس الاقتصاد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الملخص :

تعد التنمية الريفية ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، وفى ضوء ما يواجهه الريف المصرى من تحديات فى نواحى عدة، استهدفت مبادرة حياة كريمة تحقيق التنمية المستدامة فى قرى مصر بتدخلات عدة تتنوع بين البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والبيئية والتمكين الاقتصادى والتنمية الاجتماعية. وتهدف الدراسة الراهنة إلى بحث دور التدخلات التى ارتكزت عليها مبادرة حياة كريمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة ٢٠٣٠ فى الريف المصرى. فى هذا السياق تطرقت الدراسة إلى التحديات المختلفة التى تواجه الريف المصرى والجهود التنموية السابقة الموجهة للريف ومساهمة تدخلات مبادرة حياة كريمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالريف المصرى. وقد اتضح من النتائج الدور الرئيسى لتدخلات المبادرة فى تحقيق التنمية المستدامة بالقرى المصرية. ومن هذا المنطلق أبرزت الدراسة بعض السياسات التى من شأنها زيادة فاعلية تدخلات مبادرة حياة كريمة فى تحقيق التنمية المستدامة فى ريف مصر، وتتضمن تلك السياسات أهمية تنمية القطاع الزراعى وتشجيع الصناعات الغذائية، وزيادة كفاءة استهداف شبكات الأمان الاجتماعى، ومزيد من برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للعمالة غير الرسمية، إلى جانب تنمية الأسرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، التنمية المستدامة، الريف المصرى، مبادرة حياة كريمة.

Abstract

Rural development is an essential pillar of comprehensive development, and in light of the challenges faced by the rural Egypt in several respects, the Decent Life Initiative aimed to achieve sustainable development in Egypt's villages with several interventions ranging from infrastructure, educational, health and environmental services, to economic empowerment and social development. The current study aims to examine the role of the interventions on which the Decent Life initiative was based in achieving the global sustainable development goals of the United Nations 2030 in the rural Egypt. In this context, the study touched on the various challenges facing the Egyptian countryside, the previous development efforts directed at the countryside, and the contribution of the Decent Life Initiative interventions to achieving sustainable development goals in the rural Egypt. The results showed the main role of the initiative's interventions in achieving sustainable development in Egyptian villages. From this point of view, the study highlighted some policies that would increase the effectiveness of the interventions of the Decent Life Initiative in achieving sustainable development in rural Egypt. These policies include the importance of developing the agricultural sector, encouraging food industries, increasing the efficiency of targeting social safety nets, and more social protection programs directed to informal workers, as well as family development.

Key Words: Rural development, Sustainable development, The Egyptian countryside, Decent life initiative (Hayat Karima).

المقدمة:

تعتمد التنمية عامة والتنمية الريفية خاصة بدرجة رئيسية على العنصر البشرى الذى يعتبر غاية للتنمية ووسيلة لتحقيقها فى آن واحد (هاشم و عبد الواحد، ٢٠٠٦). وتبرز الفجوة التنموية بصورة أكبر بين الريف والحضر نظرا لما يواجهه الريف المصرى من تحديات خاصة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة مما يدفع البعض إلى الهجرة للحضر أو لخارج البلاد للبحث عن عمل، بالإضافة إلى ضعف خدمات البنية الأساسية وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم والاحتياج لخدمات صحية مكثفة مقارنة بالحضر وغيرها من التحديات.

لذلك أولت مبادرة حياة كريمة التى تم اطلاقها فى يناير ٢٠١٩ أهمية للريف المصرى، إذ يرتكز الهدف الرئيسى للمبادرة فى تحسين جودة الحياة للأفراد بصفة عامة والفئات الفقيرة بصفة خاصة فى الريف والمناطق العشوائية فى الحضر من خلال عدد من التدخلات التنموية بما يضمن حياة كريمة لهذه الفئات وتحسين ظروفهم المعيشية. وترتكز مبادرة حياة كريمة على عدة تدخلات تشمل: السكن الكريم والبنية التحتية، الخدات التعليمية والصحية، التمكين الاقتصادى، خدمات اجتماعية، خدمات بيئية كما موضح بالشكل (١). كما تُنفذ المبادرة على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تشمل القرى التى تزيد فيها نسب الفقر على ٧٠%، والمرحلة الثانية تشمل القرى التى تتراوح فيها نسب الفقر بين ٥٠% و ٧٠%، أما المرحلة الثالثة فتتضمن القرى التى تقل نسب الفقر بها عن ٥٠% (خريطة مشروعات مصر، ٢٠٢٢).

شكل (١) تدخلات مبادرة حياة كريمة

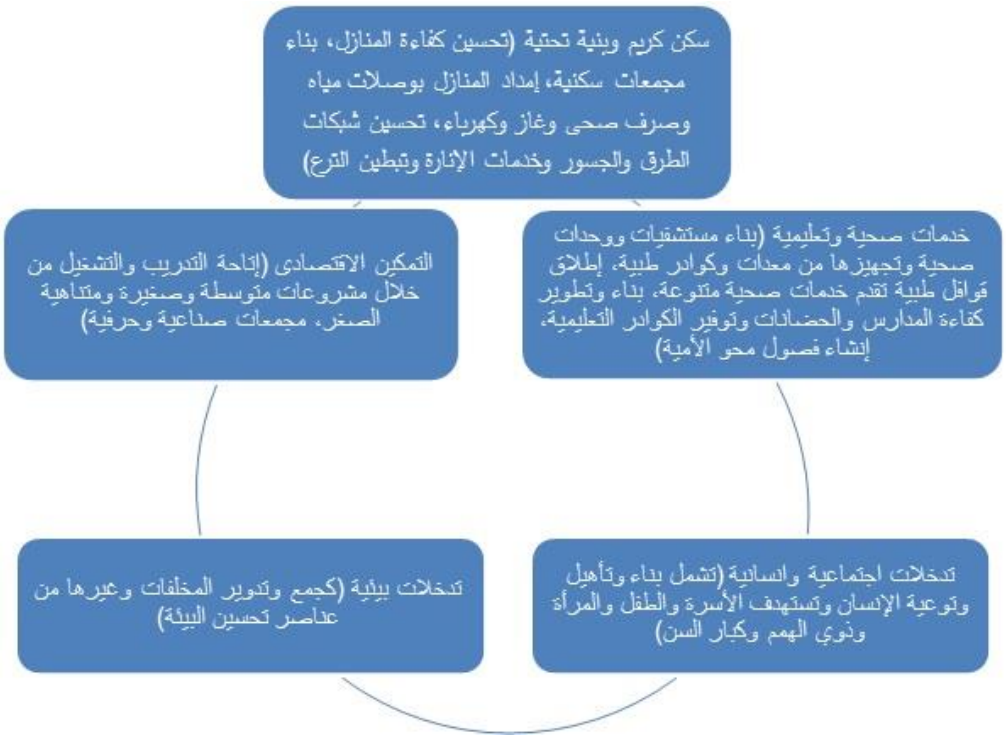

Source: https://www.hayakarima.com/inputs.html

هدف الدراسة:

فى ضوء ما سبق تهدف الدراسة الراهنة إلى بحث دور التدخلات التى ارتكزت عليها مبادرة حياة كريمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة ٢٠٣٠ فى الريف المصرى. وبغية تحقيق ذلك الهدف تتطرق الدراسة إلى عدد من المحاور التالى:

- المحور الأول: تدخلات مبادرة حياة كريمة فى ضوء التحديات بالريف المصرى
- المحور الثانى: الجهود التنموية السابقة الموجهة للريف المصرى.
- المحور الثالث: مساهمة تدخلات مبادرة حياة كريمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالريف المصرى.

- المحور الرابع: سياسات فاعلية تدخلات مبادرة حياة كريمة فى تحقيق التنمية المستدامة بالريف المصرى.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى الذى يرتكز على اسلوب تحليل البيانات والمعلومات حول الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية بشكل موضوعى. وتستند الدراسة فى ذلك إلى البيانات الصادرة عن التقارير الرسمية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التضامن الاجتماعى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وغيرها من التقارير والدوريات الدولية.

أولا: تدخلات مبادرة حياة كريمة فى ضوء التحديات بالريف المصرى.

- **تحديات خاصة بالبنية الأساسية والسكن اللائق :**

لقد ارتكزت تدخلات مبادرة حياة كريمة على التحديات التى تواجه القرى فى ريف مصر، فبالنسبة لتوافر سكن ملائم، تفتقر بعض المساكن فى الريف إلى المقومات الأساسية للمسكن حيث يكون بنائها من الطوب اللبن وسقف مغطى من عروق الخشب. فطبقا للتعدام العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، فقد أشار إلى أن المبانى المخصصة لأغراض سكنية فى الريف المصرى والتى تحتاج إلى ترميم بسيط تمثل ١٥,٦% من إجمالى ٨,٨ مليون مبنى، فى حين أن المبانى التى تحتاج إلى ترميم متوسط وترميم كبير يشكلوا نحو ٦,٤% و٣,٤% على التوالى. بينما تمثل المبانى غير القابلة للترميم وتحتاج للهدم وإعادة البناء حوالى ٠,٨% كما موضح بجدول (١).

ومع الزيادة السكانية المتسارعة التى شهدها الريف المصرى وما صاحبها من نمو فى الكتلة العمرانية على حساب الرقعة الزراعية، أدى ذلك

إلى تناقص مستمر فى الأراضى المنزرعة، حيث تشير الإدارة المركزية لحماية الأراضى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى إلى أن استقطاعات الأراضى الزراعية بلغت بداية من عام ١٩٨٣ إلى ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٤٠٣,٩ ألف فدان (الإدارة المركزية لحماية الأراضى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ٢٠١٨) . فقد ارتفع عدد السكان بالريف خلال عقدين من ٣٣,٤ مليون نسمة فى ١٩٩٦ إلى ٥٤,٥ مليون نسمة وفقًا لتعداد السكان ٢٠١٧ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧)، وبلغ فى عام ٢٠٢٠ نحو ٥٧,٥ مليون نسمة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

جدول (١): انماط المبانى بريف مصر وفقا لاحتياجها للترميم

	مبانى لا تحتاج لترميم	%	مبانى تحتاج لترميم بسيط	%	مبانى تحتاج لترميم متوسط	%	مبانى تحتاج لترميم كبير	%	مبانى غير قابلة للترميم وتحتاج لإعادة البناء	%	الإجمالى
حضر	**2997135**	**78.81**	**482346**	**12.68**	**206367**	**5.43**	**97485**	**2.56**	**19830**	**0.52**	**3803163**
ريف	**6515070**	**73.67**	**1381999**	**15.63**	**566573**	**6.41**	**306909**	**3.47**	**72839**	**0.82**	**8843390**
إجمالى	9512205	75.22	1864345	14.74	772940	6.11	404394	3.2	92669	0.73	12646553

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧.

كما تعانى العديد من المساكن من ضعف توافر مرافق البنية الأساسية، فبالرغم من التقدم فى توصيل خدمات المياه والكهرباء للمنازل بالريف كما موضح بالشكل (٢)، إلا أن بعض شبكات المياه والكهرباء تعانى من التقادم والتهالك وتحتاج لتجديدها. فقد أظهر المسح الشامل للمجتمع المحلى للقرى ٢٠١٥ أن ٤٨,٤% من القرى بها الكهرباء بحالة جيدة، كما أن ٢٢,٨% من القرى تشهد انقطاع يومى فى الكهرباء و ٣٨,٤% من القرى يتكرر انقطاع الكهرباء بها كل يومين أو ثلاث أيام، بينما ٢٣,٤% من القرى بها انقطاع فى تيار الكهرباء بشكل اسبوعى ونحو ١٥,٤% من القرى نادرا ما يحدث بها انقطاع. وبالنسبة لتكرار انقطاع المياه فيحدث بشكل يومى فى

١٥,١% فى القرى وكل يومين أو ثلاث فى ٢٠,٤% من القرى وبشكل اسبوعى فى ٣٧% من القرى ونادرا ما تنقطع المياه فى ٢٧,٥% من القرى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

وفيما يتعلق بخدمات الصرف الصحى والغاز فهى متوافرة لنسبة منخفضة من الوحدات السكية بالريف المصرى، إذ نجد أن ٢٨,٥% من الوحدات بالريف متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحى، ونحو ٣,٣% من الوحدات السكنية متصلة بالشبكة العامة للغاز كما موضح بالشكل (٢). كما يتبين من نتائج المسح الشامل للمجتمع المحلى للقرى لعام ٢٠١٥ وجود شبكة صرف صحى لمعظم المساكن فى ٢١% فقط من القرى. كما يوجد انسداد بشبكة الصرف الصحى فى ٥٢,٦% من القرى التى يوجد بها شبكة صرف صحى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

شكل (٢): توافر خدمات البنية الأساسية للوحدات السكنية وفقا لتعداد السكان والاسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧

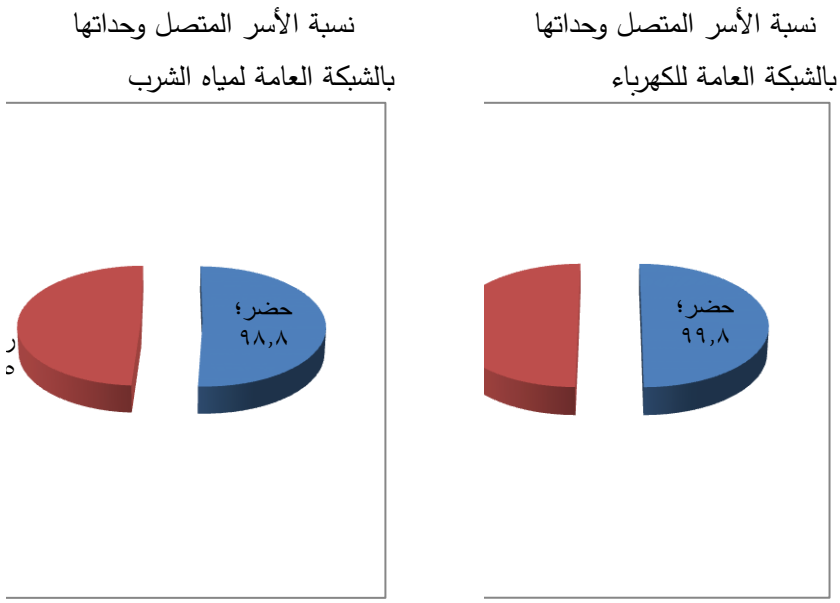

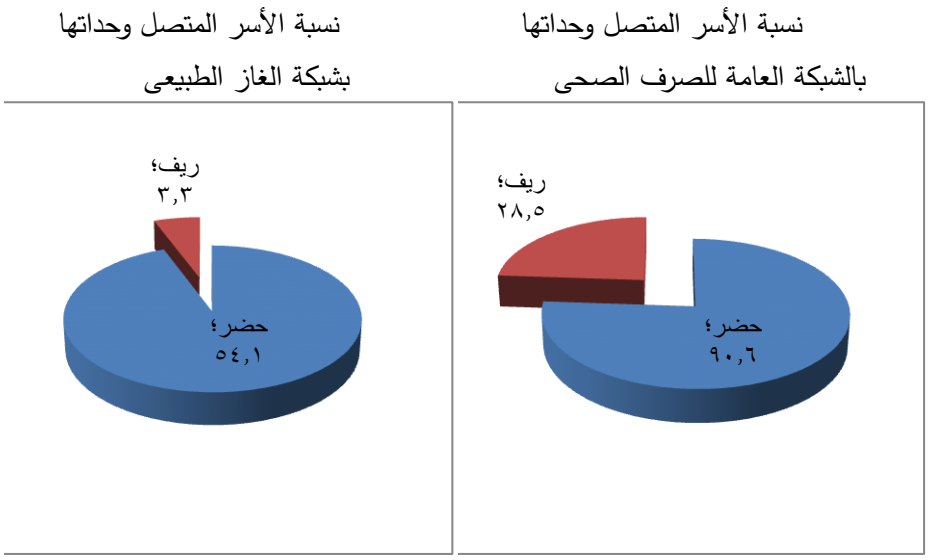

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧.

وفيما يتصل بحال الطرق الرئيسية فقد أوضحت نتائج المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى لعام ٢٠١٥ أن ١٢,٧% من القرى بها الطريق الرئيسى مرصوف أسفلت ولا يوجد به مطبات أو حفر ونحو ٧١,٩% من القرى بها طريق رئيسى مرصوف أسفلت ولكن يوجد به مطبات أو حفر أما النسبة المتبقية من القرى فليس بها طريق رئيسى مرصوف. كما يوجد بنحو ٨٦,٧% من القرى ترع أو مصارف زراعية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

- **تحديات خاصة بالتعليم والصحة**

فيما يتعلق بالتحديات الخاصة بالتعليم، يتبين أن معدل الأمية بالريف ضعف نظيره بالحضر، إذ بلغ ٣٢,٢% فى الريف مقابل ١٧,٧% فى الحضر وعلى المستوى القومى ٢٥,٨% وفقا للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧. كما ترتفع نسبة التسرب من التعليم فى الريف حيث بلغت ٧% مقابل ٥,٨% بالحضر (وذلك فى الفئة العمرية من ١٠ سنوات فأكثر) (الجهاز

المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧). فى هذا السياق أظهر المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى لعام ٢٠١٥ أن ٦٦,٣% من القرى تتطلب إنشاء مدارس أساسية، ونحو ٢٧,٤% من القرى تحتاج لإنشاء فصول محو أمية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

وطبقا للمسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى لعام ٢٠٢٠ فقد أوضح انخفاض نسبة القرى التى تحتاج لإنشاء مدرسة إلى ٥٣,١% ، إذ بلغ إجمالى عدد المدارس بريف مصر فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٣٢,٨٥٩ ألف مدرسة . بينما القرى التى تحتاج لإنشاء فصول محو أمية انخفضت نسبتها إلى ٢٧,٤% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١) .

وبالنسبة لخدمات الرعاية الصحية نجد أن الريف عامة يعانى من انتشار العديد من الأمراض أخطرها التهاب الكبد الوبائى والقلب والسكر. كما كانت تعد مصر من أعلى الدول فى معدلات الاصابة بفيروس التهاب الكبد الوبائى[١] ، وتزداد معدلات الاصابة بفيروس التهاب الكبد الوبائى فى المناطق الريفية (البنك الدولى، مارس ٢٠١٨)، وفى ضوء مبادرة القضاء على فيروس سى تم علاج نحو ٢,٢ مليون مصاب (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

كذلك تعانى المناطق الريفية من مؤشرات جودة صحية أقل من المناطق الحضرية بالإضافة إلى عدم كفاية الخدمات الطبية خاصة بالنسبة لمقدمى الخدمات الصحية المتخصصة من المستوى الثالث (مثل الجراحات المتقدمة للقلب والمخ والعظام وعلاج الأورام والفشل الكلوى وقساطر القلب وغيره) والتى تتركز فى المدن الحضرية الكبيرة. إذ أظهر المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى ٢٠١٥ أن ٠,٦% من القرى بها مستشفى

[١]) إذ كان يقدر عدد الأشخاص المصابين بحوالى ٤,٥ مليون شخص (١٠% من سكان مصر البالغين ١٥-٥٩ سنة)

حكومى (عام، مركزى، قروى) كما يوجد بنحو ٦٩,٧% فقط من القرى وحدات رعاية صحية أولية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

فقد بلغ إجمالى عدد وحدات تنظيم الأسرة الثابتة ٤٢٧٩ وحدة ، كما يقدر عدد مراكز وحدة طب الأسرة والعيادة الفرعية والنقطة الطبية بالريف نحو ٤٣٢١ وأخيرا فقد بلغ إجمالى وحدات الرعاية الأولية حوالى ٤٣٩٨ وذلك فى عام ٢٠٢٠ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

وتعد عدم تغطية التأمين الصحى تحدى آخر لتوفير الخدمات الصحية ليس فقط بالريف ولكن على المستوى القومى، حيث يُقدر عدد المؤمن عليهم صحيا فى عام ٢٠٢٠ بنحو ٥٦,٩٩ مليون فرد. ولا تزال الجهود الحكومية المصرية مبذولة نحو توسيع مظلة التأمين الصحى تنفيذا لقانون التأمين الصحى الشامل والذى بدأ تطبيقه عام ٢٠١٨[٢] (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ٢٠٢٢).

- **تحديات اقتصادية وبيئية**

تؤكد نتائج المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى لعام ٢٠٢٠ على تعدد الأنشطة الاقتصادية فى القرى، فحوالى ٩٩% من القرى بها نشاط زراعى، ٧٠,٩% من القرى بها نشاط تجارى، ٥٠,٩% من القرى بها نشاط حرفى، و ٢٣,٣%من القرى بها نشاط صناعى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

وبالرغم من هذا التعدد فى الأنشطة الاقتصادية بالريف وتنوع فرص العمل، إلا أنه لا يزال هناك تحديات اقتصادية تواجه الريف المصرى، فعلى صعيد مستويات المعيشة، يتبين ارتفاع معدلات الفقر بالريف بدرجة أكبر

٢) ويغطى التأمين الصحى الشامل جميع أفراد الأسر على مستوى الجمهورية وليس فقط المؤمن عليه إلى جانب تقديم العلاج لجميع الأمراض، ومن المستهدف أن يطبق على ٦ مراحل خلال ١٥ عاما بدءا من عام ٢٠١٨. وتتعدد مصادر تمويل منظومة التأمين الصحى الشامل وتشمل الاشتراكات ومساهمة الدولة لاعفاء فغير القادرين والرسوم المفروضة على السجائر والتغ وغيرها، وتتميز المنظومة بمشاركة المستشفيات الخاصة فى تقديم الخدمات الصحية من خلال نظام التعاقد.

مقارنة بالحضر، إذ ارتفع معدل الفقر بالريف من ٣٦% عام ٢٠١٥ إلى ٣٨% لعام ٢٠١٨/٢٠١٧، وانخفض إلى ٣٤,٧% فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ولكنه مازال أعلى من نظيره بالحضر والذى بلغ ٢٢,٩%. كما يتباين هذا المعدل بين ريف الوجه القبلى وريف الوجه البحرى، إذ يصل معدل الفقر بريف الوجه القبلى إلى ٤٨,٢% وريف الوجه البحرى ٢٢,٦% وفقا لنتائج مسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

وفيما يتعلق بالتشغيل بالريف نجد تحديين مهمين، أولهما ارتفاع معدل البطالة، حيث يقدر عدد المتعطلين بالريف بنحو ٧٠٥ ألف متعطل يمثلوا ٣٢,٦% من إجمالى عدد المتعطلين على مستوى الجمهورية. وذلك بالرغم مما يزخر به الريف المصرى من قوة عمل بشرية متاحة تقدر بنحو ١٦٢,٤٩٠ ألف يمثلوا ٥٥% من قوة العمل بمصر طبقا لمسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠٢١ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢). بينما يرتبط التحدى الثانى بالعمالة غير الرسمية بالريف، إذ تمثل العمالة بالقطاع الزراعى ٤٤,٨% من إجمالى العمالة غير الرسمية فى مصر والمقدرة بنحو ١٦,٤ مليون مشتغل. وتعانى هذه العمالة من مشكلة عدم انتظام الدخل واستقراره كما تفتقر إلى الحماية بمظلة التأمينات الاجتماعية والتأمينات الصحية [٣] (الفقى س.، أغسطس ٢٠٢٠).

وقد أبرزت نتائج المسح الاجتماعى الشامل للقرى ٢٠١٥ أهم المشكلات البيئية بالقرى المصرية وتتمثل فى وجود قمامة منتشرة فى الشوارع فى ٣٩,٣% من القرى، وجود رشاح مفتوح أو مغطى فى ٣٠,١% من القرى،

---

٣) يقتصر دعم التأمين الصحى فى مصر المقدم من الدولة على الأطفال دون سن المدرسة وطلاب المدارس والفلاحين وأصحاب معاشات الضمان الاجتماعى والمرأة المعيلة.

وجود مخلفات صلبة وآدمية وحيوانية بالطرق فى ٢٠,٥% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

ثانيا: الجهود التنموية السابقة الموجهة للريف المصرى

لقد شهد الريف المصرى منذ أواخر القرن ١٩ وحتى عام ١٩٥٢ بعض البرامج التى يمكن أن يُطلق عليها برامج النهوض بالقرية، وكانت مصر خلال هذه الفترة تحت حكم الاحتلال البريطانى. وتمثل تركيز هذه البرامج بالأساس على تنمية زراعة المواد الأولية التى يحتاجها المستعمر فى صناعاته، ويأتى القطن قى مقدمة هذه المواد. وكانت تلك المجهودات تشمل توفير مستلزمات الانتاج الزراعى ومكافحة الأمراض الوبائية وتنظيم الحجر الصحى حماية للعمالة الزراعية، هذا بالإضافة إلى بناء مشروعات الرى والصرف.

ولم تولى هذه البرامج اهتمام بتنمية الريف سواء من جانب البنية التحتية وتطوير المساكن أو من جانب تنمية رأس المال البشرى فى نواحى التعليم والرعاية الصحة وتحسين مستويات المعيشة لكافة الفئات، فقد ارتكز الاهتمام بتأهيل وتدريب الفنيين الزراعيين وكتبة القيود الحسابية والمخزنية (محرم، ١٩٩٤).

وقد تم تأسيس أول جمعية تعاونية زراعية مصرية عام ١٩١٠ فى شبرا النملة، إلا أنها كانت تعمل دون غطاء قانونى. لذلك شهدت الفترات اللاحقة دعما للتنظيم القانونى لتأسيس وعمل التعاونيات فى مصر. ففى عام ١٩٢٣ صدر أول قانون للتعاون لتنظيم التعاونيات ومنها التعاونيات الزراعية تلاه القانون الثانى للتعاونيات عام ١٩٢٧. وبرزت قيادات اجتماعية مستنيرة تطالب بإصلاح الأحوال الاجتماعية من تعليم وصحة ومستوى معيشى أفضل لكافة الفئات وفى مقدمتهم الفلاحين. ومن هذا المنطلق تم اصدار قانون التعليم الإلزامى للريف والحضر عام ١٩٢٤، كما أُنشأ بنك التسليف الزراعى

عام ١٩٣١ لمساعدة المزارعين فى توفير مستلزمات الانتاج ومنح قروض نقدية.

وارتبط الاهتمام الحقيقى بالتنمية الريفية مع إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى استهدفت إجراء دراسات عن النهوض بالريف المصرى. وتوالى اهتمام الوزارات المختلفة بأحوال الريف ، فقد تم تأسيس ادارة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية للعمل على رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للريفيين من خلال إنشاء المراكز الاجتماعية بالقرى الموكل إليها تنفيذ برامج الاصلاح الريفى. كذلك قامت وزارة الصحة بإنشاء وحدات صحية قروية لتقديم الخدمات الصحية بموجب قانون الصحة القروية الصادر عام ١٩٤٢، هذا إلى جانب قيام وزارة الزراعة بإنشاء الوحدات الزراعية التى تخدم الريفيين فى الجوانب المتعلقة بالزراعة وتربية الثروة الحيوانية بالإضافة إلى التعاونيات الاستهلاكية والزراعية. وأيضا اتجهت وزارة التربية والتعليم لإنشاء المدارس الريفية والتى تهدف إلى ربط التعليم بالبيئة. وكذلك أنشأت وزارة الصناعة مراكز للتدريب الصناعى لتشجيع الصناعات الريفية.

إلا أن غياب التنسيق بين هذه الجهات المختلفة أدى إلى عدم فاعلية هذه الجهود فى اصلاح أحوال الريفيين بمختلف فئاتهم بجانب ضعف الميزانية المحددة لها مما أدى إلى عدم انتشار الخدمات فى كافة المناطق الريفية. فى ضوء ذلك أصدر مجلس الوزاء عام ١٩٤٦ قرارا بتشكيل "اللجنة العليا لمكافحة الفقر والجهل والمرض" وتم إعادة تسميتها " المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين". ووضعت اللجنة خطة مفادها تأسيس مركز اجتماعى فى كل قرية يتضمن عيادة خارجية ومدرسة ريفية ومركز للتدريب الصناعى الريفى، وفى نطاق كل خمسة مراكز اجتماعية تنشأ وحدة زراعية ووحدة بيطرية. إلا أن هذه التجربة لم تكتمل مع بداية اندلاع حرب فلسطين ١٩٤٨

والتغييرات الوزارية التى تمت فى ذلك الحين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، ١٩٩٨).

وفى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت المجهودات الحكومية موجهة اهتماما أكبر بالريف وركزت فى البداية على تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى محددا لملكية الأراضى الزراعية وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر. وتبلورت أهم الاصلاحات فى إقامة المزيد من المبانى المدرسية والوحدات الصحية وإدخال مياه الشرب النظيفة والكهرباء بالريف إلى جانب التوسع فى برامج الائتمان الزراعى لصغار المزارعين ومستأجرى الأراضى الزراعية. كذلك قامت الحكومة المصرية بإنشاء الوحدات المجمعة لتكون مسئولة عن تنفيذ برامج التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية. إلا أنها واجهت صعوبات منها ضعف الموارد المالية المتاحة للتشغيل والانتشار نتيجة لارتفاع التكلفة الإنشائية لهذه الوحدات، وعدم تناسب اللوائح والنظم مع طبيعة الأنشطة المختلفة التى تقوم بها.

لذلك تم إنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية سنة ١٩٧٣ لتنفيذ برامج تنمية الريف، وقام بإعداد الخطة التنفيذية للعمل ومتابعة خطواتها وتقويمها على أن تتولى كل جهة حكومية فى مجال اختصاصها تنفيذ تلك الخطة، وتتركز المشروعات المدرجة بالخطة فى المجال العمرانى والاقتصادى والاجتماعى. واعتمدت هذه المشروعات بدرجة كبيرة فى تنفيذها على المجالس المحلية ووحدات الحكم المحلى. بيد أن عدم التنسيق بين الجهات المختلفة وضعف فاعلية هذه الوحدات والمجالس المحلية أدى إلى عدم تحقيق التنمية الريفية المتكاملة بالشكل المرجو.

وشهدت المرحلة فى الفترة (١٩٧٦-١٩٩٤) بعض البرامج والمشروعات النوعية كمشروعات الأسر المنتجة وتنمية المرأة الريفية من خلال وزارة الشئون الاجتماعية، وبرامج تنظيم الأسرة من خلال وزارة الصحة، ومشروعات التأهيل والتدريب المهنى على الصناعات الحرفية من خلال وزارة

القوة العاملة والصناعة والادارة المحلية والاسكان. هذا إلى جانب بروز دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى الاقراض لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (معهد التخطيط القومى، ١٩٨٠).

وقد تبنى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى التسعينات البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) والذى بدأ العمل به عام ١٩٩٤ وكان مخطط استمراره حتى عام ٢٠١٧ إلا أنه توقف مع خطة العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وكان الهدف الرئيسى للبرنامج إحداث تقدم فى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع الريفى. وتتكون مشروعات هذا البرنامج من ثلاث ركائز: مشروعات البنية الأساسية ومنها الطرق والمرافق والخدمات الأساسية، مشروعات التنمية البشرية ومن نماذجها خدمات التعليم والرعاية الصحية وتنمية المرأة وتنظيم الأسرة، ومشروعات التنمية الاقتصادية فى مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والصناعات الحرفية والتجارة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، ١٩٩٨).

وخلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٤ التى تم تنفيذ فيها المشروعات التنموية فى إطار برنامج شروق بلغت قيمة الاستثمارات نحو ٧٤٩,٤ مليون جنيه تم توجيهها لاستثمارات فى مجال البنية الأساسية (مياه الشرب، الصرف الصحى، الكهرباء، الطرق، الاتصالات)، المجال الاقتصادى (مشروعات دواجن ومناحل، ورش ومصانع، ميكنة زراعية) وأخيرا الخدمات التعليمية والصحية (معهد التخطيط القومى، ٢٠٢٠).

وقد أعلنت الحكومة فى عام ٢٠٠٧ مبادرة استهداف الألف قرية الأكثر فقرا بتوفير الخدمات الأساسية وتخفيض مستوى الفقر والتهميش للفئات الأكثر عرضة لذلك. وتم تنفيذ البرنامج فى ١٥١ قرية بإجمالى استثمارات بلغت ٤,٣ مليار جنيه خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ فى ستة محافظات تشمل

الشرقية والبحيرة والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، إلا أنه توقفت المبادرة مع بداية عام ٢٠١١ (عبد القادر، ٢٠١٢).

ويمكن ايجاز أبرز أسباب انخفاض فاعلية البرامج التنموية الموجهة للريف فى إحداث تنمية ريفية متكاملة للريف المصرى فى:

- عدم شمول هذه البرامج مختلف النواحى للحياة الريفية الاجتماعية والاقتصادية.
- عدم وضع خطة تنفيذية تواكب الموارد المالية المتاحة وأن يتم التنفيذ على مراحل متتابعة.
- انخفاض المشاركة الشعبية فى التنفيذ ومن ثم الاستجابة.
- غلبة التنافس وليس التكامل بين الوزارات وجهات التنفيذ المختلفة.
- المركزية فى التخطيط والتنفيذ والبيروقراطية الادارية.
- افتقرت هذه البرامج إلى المقومات السياسية والمالية والبشرية والعملية (عبد القادر، ٢٠١٢).

ثالثا: مساهمة تدخلات مبادرة حياة كريمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالريف المصرى

أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريرًا حول متابعة الموقف التنفيذى للمشروع القومى لتطوير الريف المصرى "حياة كريمة" خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢١، واعتمد هذا التقرير على منهجية البرامج والأداء، والتى تعنى الربط بين ما تم تنفيذه من أعمال فى حياة كريمة بأهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وقد نوه التقرير بأن إجمالى الاعتمادات المالية التى تم صرفها بلغت نحو ١٠٠ مليار جنيه منذ بدء المرحلة الأولى للمبادرة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢١ وتلك الاعتمادات موزعة على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، الكهرباء، الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، الطرق والكبارى، تأهيل وتبطين الترع، وغيرها من الخدمات.

وقد تم قياس الأثر التنموى للمبادرة بالنسبة للمرحلة الأولى والتى تشمل ٥٢ مركز فى ٢٠ محافظة من خلال "مؤشر جودة الحياة: إتاحة الخدمات الأساسية"، وذلك المؤشر يهدف إلى إيجاد أداة كمية تُساعد فى قياس أثر الجهود التى تقوم بها الدولة في مُبادرة حياة كريمة، وإنعكاسات التدخلات على التنمية بمقارنةً المؤشرات الخاصة بالأداء قبل وفى أعقاب تطبيق هذه الجهود. ووفقا لما جاء بالتقرير فقد بلغ مُعدل التحسن فى مؤشر جودة الحياة (٦ نقاط) خلال عامٍ واحدٍ فقط، حيث كان الوضع قبل المبادرة (٢٦%) بينما الوضع الحالي (٣٢%) (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

وتجدر الاشارة إلى أن مؤشر جودة الحياة يعد مؤشر مركب من ١٠ مؤشرات فرعية تشمل: معدل تلبية إحتياجات الأسر ذات الأولوية من السكن الكريم، معدل تغطية المواطنين بالدعم النقدى، معدل التغطية بالخدمات التعليمية، معدل التغطية بالوحدات الصحية، معدل التغطية بالخدمات الرياضية، معدل التغطية بخدمات مياه الشرب، معدل التغطية بخدمات الصرف الصحى، معدل التغطية بخدمات الغاز الطبيعى، معدل التغطية بالخدمات البيطرية، نسبة الطرق المرصوفة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

الهدف الأول: القضاء على الفقر

يمثل المقصد الأساسى لذلك الهدف "تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠". وتتمثل جهود خفض الفقر فى اولا، توفير فرص العمل لخلق دخل وتحسين مستويات المعيشة وهو ما سيتم الإشارة إليه فى الجزئية الخاصة بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق). ثانيا، توسيع قاعد المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعى والتى تشمل التحويلات العينية والنقدية المشروطة وغير المشروطة (UNDP,

(2022. فيما يختص بالدعم العينى تصل نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر إلى ٩١,١% على مستوى الريف المصرى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١). أما الدعم النقدى فقد تم ضم أسر لبرنامج تكافل وكرامة، إذ بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل ٢٢٩٩٦٢١ وبرنامج كرامة ١٥٦٦٩٣٢ والضمان الاجتماعى ٣٢١٠٧٢ على مستوى الجمهورية فى أكتوبر ٢٠٢٢ (وزارة التضامن الاجتماعى، ٢٠٢٢)، وجارى إدخال ٤٥٠ ألف أسرة لبرنامج تكافل وكرامة وفقا للبيان المالى لمشروع موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (وزارة المالية، ٢٠٢٢).

وحرى بنا التطرق إلى أهمية الاستعانة بقاعدة البيانات عن الأسر الفقيرة التى أعدتها وزارة التضامن الاجتماعى وتشمل ٩,٥ مليون أسرة على مستوى الجمهورية تضم ٣١ مليون فرد بحيث تمثل قاعدة يبنى على أساسها استهداف الأسر الفقيرة ببرامج الحماية الاجتماعية المختلفة (وزارة التضامن الاجتماعى، ٢٠٢٢). وفى هذا السياق تم الإنتهاء من تنفيذ الإنشاءات لنحو ٥٦ وحدة اجتماعية في ٥١ قرية موزعة على ٢٤ مركز.

كما يعتبر توفير سكن ملائم أحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد، وهنا تجدر الاشارة إلى الانتهاء من زيادة كفاءة ١١,٦ ألف منزل فى ١٤٣ قرية فى ٤٦ مركز بإحدى عشر محافظة وذلك وفقا لما جاء بتقرير "متابعة وتقييم الموقف التنفيذى لمبادرة حياة كريمة تقرير منتصف المدة" (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يناير ٢٠٢١).

وجدير بالذكر أن مبادرة حياة كريمة تتصف بالتكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص إلى جانب المجتمع المدنى باعتبارهما شركاء التنمية فى مصر. وتبرز نتائج المسح الشامل للمجتمع المحلى للقرى ٢٠٢٠ دور الجمعيات الأهلية فى إطار المبادرة، حيث ارتفعت نسبة القرى التى تتوافر بها جمعيات إلى ٨٣,١% مقارنة بنحو ٧٦% لعام ٢٠١٥. وكانت أهم الأنشطة للجمعيات تتمثل فى تقديم مساعدات عينية ومالية للأسر الفقيرة، حيث إن

٩٥,١% من القرى التى توجد بها جمعيات تقدم مساعدات للأسر الفقيرة، يليها نسبة ٥٧,٥% من القرى التى توجد بها جمعيات تقدم مساعدات صحية ثم يأتى منح قروض متناهية الصغر بنسبة ٢١,٤% وذلك وفقا لنتائج المسح لعام ٢٠٢٠. وتأكيدا على هذا الدور للجمعيات الأهلية ترى نسبة ٥١,٧% من أهالى القرى التى يوجد بها جمعيات أهلية أن خدماتها تعتبر مفيدة جدا، تليها نسبة ٤٨% من القرى التى يوجد بها جمعيات ترى أن خدماتها مفيدة لحد ما (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

الهدف الثانى، القضاء التام على الجوع

تعتبر الغاية الرئيسية لهدف القضاء على الجوع هى "ضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠" (UNDP, 2022). وفى إطار ذلك الهدف أشار تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى الإنتهاء من الإنشاءات لما يقارب ١٣٤ مركز خدمة زراعية في إجمالى ٤٠ مركز. علما بأن مركز الخدمة الزراعية يضم جمعية زراعية ووحدة بيطرية ووحدة ألبان ومركز ارشاد زراعى. وتجدر هنا الإشارة بأن هذه المجمعات تستهدف تنمية الإنتاج الزراعى وتحسين الخدمات المقدمة للمزارعين وهو ما يتسق مع إحدى غايات ذلك الهدف والمتمثلة فى ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة بحلول عام ٢٠٣٠ (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢) .

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

يعد تحقيق التغطية الصحية الشاملة مقصدا أساسيا للهدف الخاص بالصحة الجيدة والرفاه وتتضمن تلك التغطية "الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة".

وترتكز الجهود المبذولة فى هذا الإطار على التوسع فى إنشاء المنشآت المعنية بتقديم خدمات الرعاية الصحية المتكاملة، حيث يشير تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى نهو الإنشاءات الخاصة بحوالى ٢٧٢ وحدة صحية بـ ٤٢ مركز، بالإضافة إلى الإنتهاء من أعمال إنشاءات عدد ١٥٨ نقطة إسعاف في ٤٥ مركز (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

فضلا عن ذلك، يتم تقديم خدمات صحية متنوعة من خلال القوافل الطبية التى تقدم بصفة دورية ومستمرة، وقد بلغ عددها ٢٥٥ قافلة طبية استفاد منها ١,١ مليون إلى جانب استفادة ١٣,٨٣٨ من العمليات الجراحية والأجهزة التعويضية ونحو ٢٧,١١٢ مستفيد من عمليات العيون والنظارات الطبية وذلك طبقا لتقرير وزارة التضامن الاجتماعى لعام ٢٠٢٢ (وزارة التضامن الاجتماعى، ٢٠٢٢).

الهدف الرابع: التعليم الجيد

يتضمن هدف توفير التعليم الجيد عدة غايات أبرزها ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠، وضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠، وضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في

الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠ (UNDP, 2022).

وتتمثل أهم الجهود فى سياق ذلك الهدف فى إنشاء وتطوير المدارس والحضانات لاسيما فى القرى ذات الكثافة العالية فى الفصول، وقد أوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الإنتهاء من إنشاء وتطوير ٥٤١٦ فصل دراسى وصيانة ٩٥ مدرسة فى إجمالى ٣٦٦ قرية تغطى ٥١ مركز (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢). ووفقا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة لتعليم الكبار، فقد تم محو أمية حوالى ٩٣٥٢٣ فرد خلال ثلاث أعوام بداية من ٢٠١٩/٢٠١٨ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ (عمرى، أغسطس ٢٠٢١).

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

تتعدد مقاصد ذلك الهدف ومنها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان، والقيام باصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية فى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية فضلا عن ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والانجابية واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات (UNDP, 2022).

وهنا أشار تقرير متابعة الموقف التنفيذى لحياة كريمة إلى العديد من الجهود المعنية بتنمية المرأة الريفية لضمان تعزيز قدراتها وحصولها على الخدمات المالية، والتى تتنوع ما بين توفير أكثر من ١١ ألف كارت ميزة ونحو ٤,٢ ألف مجموعة إدخارية يستفيد منها ٩٤,٦ ألف سيدة، و٢٥ وحدة تدريب إنتاجية، واستخراج ١٧٠,٣ ألف بطاقة رقم قومي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢) .

وحرصا على كفالة مشاركة المرأة فى سوق العمل تم توفير فرص عمل لنحو ١٨٤ ألف من السيدات حتى عام ٢١-٢٠٢٢، إلى جانب توجيه حوالى ٢ مليار جنيه لتمويل مشروعات خاصة بالسيدات حتى عام ٢١-٢٠٢٢ ، فقد بلغت استفادة المرأة من ٤٠% من القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

وعلى صعيد حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية تم استهداف تطوير شامل لـ ٥٢ مستشفى تكامل لتكون مراكز متكاملة لصحة وتنمية الأسرة، وتم بدء التنفيذ في إنشاء وتطوير ٢٨ مركز وأُنجز مركزين خلال عام ٢١-٢٠٢٢ (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

تشتمل أبرز المقاصد الرئيسة فى إطار ذلك الهدف على تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وعلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام٢٠٣٠ (UNDP, 2022).

وقد تضمن تقرير متابعة حياة كريمة الإنتهاء من تنفيذ مشروعات الصرف الصحى في نحو ١٥٨ قرية موزعة على ٢٨ مركز يستفيد منها ٣ مليون مواطن، كما تم الإنتهاء من إقامة ٣ محطات معالجة للصرف الصحي، بطاقة تصل إلى ٢٠ ألف م٣/يوم، إلى جانب تركيب ٢٨٧ ألف وصلة صرف صحى منزلية في ١٨ محافظة يستفيد منها ١,٥ مليون مواطن، علاوةً على نهو أعمال ٩٠ محطة مياه في ٩ محافظات، كما تم نهو أعمال المد والتدعيم للشبكات فى ٥٥١ قرية فى ١٩ محافظة يستفيد منها ٥ مليون مواطن، وتركيب ٢٤ ألف وصلة مياه شرب منزلية في ٤ محافظات يستفيد منها ١٢٥ ألف مواطن (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

يعد ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠ هو الغاية الأولى لهدف توفير الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (UNDP, 2022). وهنا أشار تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أنه تم الإنتهاء من تطوير شبكات الكهرباء في ٢٢ قرية في ١٣ مركز، وصيانة وتركيب ٢٦٧,٥ ألف عمود (جهد متوسط ومنخفض)، وتركيب ١٥٤٥ كشك كهربائي، إلى جانب توصيل ٦٢٧٣ كم من كابلات الجهد المتوسط والمنخفض، كما تم تدفيع الغاز الطبيعي في ١١٨ قرية متواجدة فى ٢٧ مركز (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

وتبرز نتائج المسح الشامل للمجتمع المحلى للقرى لعام ٢٠٢٠ التحسن فى توفير الطاقة الكهربائية بالقرى، فقد ارتفعت نسبة القرى التى تتواجد بها الكهرباء فى حالة جيدة من ٤٨,٤% عام ٢٠١٥إلى ٧٥% عام ٢٠٢٠ كذلك انخفضت نسبة القرى التى يتكرر فيها انقطاع تيار الكهرباء يوميا من ٢٢,٨% عام ٢٠٢٥ إلى ١,٩% عام ٢٠٢٠ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يعد إحدى مقاصد ذلك الهدف هو تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتى تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية (UNDP, 2022).

ووفقا لتقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية فقد أشار إلى توفير تمويل القروض للمشروعات الصغيرة بقيمة إجمالية تصل إلى ٥,٢ مليار

جنيه، نتج عنها توفير ٤٠٣ ألف فرصة عمل، فضلاً عن إنشاء وتطوير ٧٦ فرع بنكي، إلى جانب تركيب ٢٩٤ ماكينة صراف آلي، واستفادة حوالي ١٠ آلاف مواطن من خدمات الانترنت البنكي، وذلك ضمن الجهود المبذولة للتوسع في إتاحة خدمات الشمول المالي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

فى سياق هذا الهدف تعد إحدى غاياته هى "توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠" (UNDP, 2022).

واستنادا إلى وسائل تحقيق تلك الغاية فقد تم التنويه فى تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى الإنتهاء من رصف ١٠ طرق رئيسية بإجمالى طول يبلغ ٦٠ كيلو متر بـ ٧ مراكز فضلا عن رصف ١٧٣ كيلو متر من الطرق فى إجمالى ٥٢ مركز، علاوة على الإنتهاء من تنفيذ ٢٦١ كوبري ري في ٣٣ مركز، والإنتهاء من تطوير ٥٥ محطة سكة حديد موزعة على ٢٦ مركز (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

فى إطار إحدى مقاصد هدف الاستهلاك والانتاج المسؤولان والمتمثل فى تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠ (UNDP, 2022)، فقد تم الاشارة إلى تأهيل وتبطين ١٤٥٨ كيلو متر من الترع في ٤٣ مركز، وذلك بهدف الحفاظ على الموارد المائية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

يتمثل مضمون ذلك الهدف فى "إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات" (UNDP, 2022)، حيث تم من خلال المبادرة الإنتهاء من تنفيذ إنشاءات حوالى ٢٠٩ مركز خدمات حكومية في ٤٦ مركز، الانتهاء من تطوير ٣٥٥ مركز تكنولوجي (منها ٣٠ وحدة محلية)، إلى جانب توفير ما يقرب من ١٥١ مركز تكنولوجى مُتنقل لإتاحة خدمات (تشمل: الأحوال المدنية/ المرور/ الشهر العقاري والتوثيق/ وتطوير المحليات)، كما تم الإنتهاء من الأعمال الإنشائية الخاصة بـ ٤٠٢ مركز شباب في عدد ٤٦ مركز، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير ٦٧٣ مكتب بريد في إجمالى ٥٢ مركز (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

فى سياق ذلك الهدف فقد أشار التقرير إلى مشروع شبكة الألياف الضوئية، حيث تم الإنتهاء من تركيب ٤٤,٤ ألف نقطة توزيع في إجمالى ٦٨ قرية متواجدة فى ٢٠ مركز، فضلا عن نهو الأعمال في ١٧ قرية بعدد يصل إلى ١٦ ألف نقطة توزيع يتمكن نحو ٢ مليون مواطن من الاستفادة منها، فضلاً عن تركيب ٢٣٢ برج محمول في إجمالى ٤٩ مركز (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

رابعا: سياسات فاعلية تدخلات مبادرة حياة كريمة فى تحقيق التنمية المستدامة

- **سياسات تنمية القطاع الزراعى**

تعد الزراعة النشاط الاقتصادى الرئيسى بريف مصر، بالرغم من الانخفاض المستمر فى نسبة العاملين بالزراعة من ٧٧% عام ١٩٦٠ إلى ٤٥% عام ١٩٩٦، وتوالت فى الانخفاض لتصل إلى ٢٠,٣% فى عام ٢٠٢٠، لذلك تشكل الزراعة أهمية كبيرة فى توفير فرص العمل. كما يمثل القطاع الزراعى

القاعدة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائى القومى وإمداد القطاعات الاقتصادية الأخرى بالمواد الخام كالصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج. هذا بالإضافة إلى أهمية الزراعة كمصدر رئيسى لتوفير العملات الأجنبية من خلال الصادرت الزراعية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر ٢٠٢٢). لذلك من الأهمية بمكان الاستمرار فى الجهود المبذولة فى إطار المشروعات القومية الهادفة لزيادة الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى والسمكى، فلا يزال يمثل القطاع الزراعى القاعدة الأساسية لتنمية الريف المصرى، فى هذا السياق تواجه الزراعة عدد من التحديات وتتضمن أهمها:

- محدودية الموارد المائية المتاحة فى مصر إلى جانب انخفاض كفاءة نظم الرى، إذ تبلغ نسبة الأراضى المنزرعة المستخدمة الرى الحديث تحديدا الرى بالرش والتنقيط ٤,٥% و ١٠,١%على التوالى وفقا للتعداد الزراعى لسنة ٢٠١٠ بينما تصل نسبة الأراضى الزراعية التى تتبع نظام الرى الغمر ٨٢,٧%.
- انخفاض حجم التمويل الموجه للزراعة المصرية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى سواء الاستثمارات العامة والخاصة أو الائتمان الزراعى.
- تفتت الحيازات الزراعية وتزايد الحيازات القزمية، وهذا يؤثر بدوره على تحديث الزراعة وتطوير الميكنة الزراعية (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، ٢٠١١).

وللتغلب على تلك التحديات تبرز أولوية توجيه مزيد من الاستثمارات العامة والخاصة، فضلا عن الائتمان الزراعى من البنك الزراعى المصرى إلى مجالات البنية التحتية واستصلاح الأراضى وتحديث الزراعة وتطوير الميكنة الزراعية ورفع كفاءة أساليب حصاد ونقل وتداول وتخزين المحاصيل الزراعية.

وهنا تجدر الاشارة إلى التجربة الصينية فى تحقيق التنمية الريفية والتى ساهمت فى نحو ثلاثة أرباع مقدار الخفض فى عدد الفقراء فى الصين، والذى

انخفض من ٢٥٠ مليون فقير عام ١٩٧٨ إلى ٢٨ مليون فقير تحت خط الفقر الوطنى فى عام ٢٠٠٢، وكانت أهم الآليات التى تحققت بها التنمية الريفية فى الصين هى زيادة الاستثمارات العامة فى مجال البنية التحتية ومنها نظم الرى والطاقة والتقنيات الحديثة فى الزراعة، منح اعانات لشراء الآلات الزراعية الحديثة، إتاحة قروض مدعومة للفقراء من خلال مكاتب التخفيف من وطأة الفقر فى المقاطعات (الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، ٢٠٠٥).

كذلك تتعاظم أهمية إبداء أولوية لدور التعاونيات الزراعية للمساهمة فى الحد من الآثار السلبية لتفتت الحيازات الزراعية من خلال حوكمة هذه التعاونيات. حيث يستدل من العديد من التجارب الدولية (اليابان، هولندا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل) الدور الأساسى للتعاونيات فى تطوير الزراعة وتحديثها وزيادة الانتاجية الزراعية وفاعلية التسويق للسوق المحلى والخارجى (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢).

أخيرا تمكن ضرورة دعم الزراعة التعاقدية، وهنا حددت منظمة الأغذية والزراعة بعض الخطوط التوجيهية لنجاح نظام الزراعة التعاقدية وتتضمن:

- الالتزام بإطار قانونى من خلال إبرام عقد يوثق الشروط لكلا الأطراف والحق فى الحصول على انفاذ التزاماتهم.
- الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بكمية السلع وجودتها وموعد تسليمها ومسؤولية وكيفية نقلها، دور المشترى فى توفير مدخلات الإنتاج أو أى خدمات أخرى للمزارع، معايير تحديد الأسعار ، مدة العقد وشروط إنهائه.
- تحديد آليات واضحة لتسوية النزاعات بين أطراف العقد (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٣).

-التوسع فى الصناعات الغذائية

يشكل قطاع الصناعات الغذائية مجال واعد نظرا لأهمية هذا القطاع فى تحقيق الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى من بعض السلع الغذائية من خلال تكامله مع القطاع الزراعى. بالإضافة إلى كونه أكثر القطاعات استيعابا للعمالة ومن ثم توفير مزيد من فرص العمل.

وعلى صعيد تنمية الصناعات الغذائية تكمن أهمية التجمعات الزراعية الصناعية Agro-Industrial clusters، وهنا أكدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO على فاعلية التجمعات الزراعية الصناعية فى زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وبالتالى زيادة الدخول وفرص العمل وتحسين التنافسية وزيادة الصادرات والحد من الفقر خاصة فى الدول منخفضة الدخل، إلى جانب خفض تكاليف النقل للمصانع البعيدة عن التجمعات الزراعية بالقرى.

وحددت منظمة UNIDO بناء على مسح التجارب الدولية فى هذا الشأن بعض آليات دعم التجمعات الزراعية الصناعية، وتتضمن أبرزها زيادة الوعى بمزايا التوجه نحو تلك التجمعات من خلال جهات متعددة تشمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمانحين، التركيز على إتاحة معلومات عن الأسواق المحلية والعالمية بما يمكن المزارعين والمصنعين من تحديد المنتجات الزراعية المستهدفة سواء للصادرات أو لاحلال الواردات للسوق المحلى والاقليمى والأجنبى، زيادة الاستثمارت الحكومية فى مجال البنية الأساسية، وتحسين أنظمة التمويل التقليدية وخلق أدوات تمويلية مبتكرة تشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى الصناعات الغذائية(UNIDO, 2012) .

- **زيادة كفاءة استهداف شبكات الأمان الاجتماعى**

تتزايد أهمية أن يراعى تحسين كفاءة استهداف الفئات المستحقة للتحويلات العينية والنقدية لتوفير موارد مالية للتوسع فى تغطية شبكات الأمان الاجتماعى للفئات الفقيرة خاصة بالريف فى ضوء ارتفاع معدلات الفقر به.

فبالنسبة للدعم العينى تصل نسبة تغطية البطاقة التموينية بالريف إلى ٩١,١%، وبالاشارة إلى نتائج مسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ نجد على مستوى الجمهورية تبلغ نسبة التغطية للشرائح الأربعة الأدنى دخلا ٩٠,٦%، ٨٩,٦%، ٨٩,١%، ٨٨% على الترتيب على الجانب الآخر تصل نسبة التسرب لدعم البطاقة التموينية للشرائح الأعلى دخلا إلى٨٤,٦% ، ٨٣,٢%، ٨٠,٦%، ٧٢,٧% على التوالى.

وفيما يختص بدعم برنامج تكافل وكرامة، أوضحت نتائج المسح أيضا أن هناك تسرب للشرائح الأعلى دخلا، ففى الشرائح الأربعة الأعلى دخلا بلغت ١٠,٧%، ١٢,٨%، ٨%، ٤,٥% على الترتيب (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

وهنا تكمن ضرورة تحسين آليات الاستهداف لبرامج الدعم العينى والنقدى، فى هذا الصدد حددت وزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة التضامن الاجتماعى معايير لاستحقاق برنامج دعم البطاقات التموينية ومعاشات تكافل وكرامة والضمان الاجتماعى، وذلك من خلال ربط قواعد البيانات على المستوى القومى والتحديث والتنقية الدورية للبيانات الخاصة بالمسجلين ببرامج شبكات الأمان الاجتماعى. ومن شأن ذلك أن يساعد على تدبير موارد مالية لمد مظلة التحويلات النقدية والعينية لتغطية مجمل الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل بالريف المصرى.

- سياسات الحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية

وفقا لما سبق الاشارة إليه بشأن التحديات الخاصة بالعمالة غير الرسمية والتى تشكل العمالة الزراعية النسة الأكبر منها تضطلع وزارة القوة العاملة بإعداد قاعدة بيانات دقيقة عن العمالة غير الرسمية بحسب المهن والأنشطة المختلفة، كما يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بتصميم برنامج لتحسين إحصاءات وقاعدة بيانات متكاملة عن الاقتصاد غير الرسمى، وهذا

فى مجمله بهدف وضع سياسات للتشغيل وتنظيم الحوافز لتحسين أوضاع العمالة غير الرسمية وتيسير دمجهم فى الاقتصاد الرسمى (الفقى ف.، ٢٠٢١).

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية فقد تم اصدار قانون التأمن الصحى الشامل رقم لسنة ٢٠١٨ والذى يغطى جميع أفراد الأسر على مستوى الجمهورية وليس فقط المؤمن عليه إلى جانب تقديم العلاج لجميع الأمراض، ومن المستهدف أن يطبق على ٦ مراحل خلال ١٥ عاما بدءا من عام ٢٠١٨. وتتعدد مصادر تمويل منظومة التأمين الصحى الشامل وتشمل الاشتراكات ومساهمة الدولة لاعفاء غير القادرين والرسوم المفروضة على السجائر والتبغ وغيرها، وتتميز المنظومة بمشاركة المستشفيات الخاصة فى تقديم الخدمات الصحية من خلال نظام التعاقد.

على الجانب الآخر تم اصدار قانون التأمينات الاجتماعية الموحد رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ والذى من بين أهدافه تقديم حوافز لتغطية التأمين الاجتماعى للعمالة غير الرسمية، إلا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار بعض الصعوبات التى تواجه قانون التأمينات الاجتماعية تتمثل أهمها فى وجود نسبة كبيرة من العمالة غير الرسمية لم يتم تغطيتها لأن القانون يستوجب أن يكون العمال المؤمن عليهم مرخصين ومسجلين رسميا. كذلك لا يتضمن القانون معلومات عن كيفية التواصل مع المؤمن عليهم لاعلامهم بتفاصيل القانون الجديد، إلى جانب انخفاض وعدم انتظام دخل العمالة غير المنتظمة مما قد يعوق التزامهم بالاشتراكات فى أوقات محددة (الجامعة الأمريكية بالقاهرة، سبتمبر ٢٠٢٠).

- **سياسات تنمية الأسرة**

تعتبر الزيادة السكانية تحديا إضافيا للجهود التنموية، فى هذا السياق أشارت نتائج المسح الصحى للأسرة المصرية ٢٠٢١ إلى انخفاض معدل الانجاب الكلى إلى ٢,٨٥ طفل لكل سيدة عام ٢٠٢١ مقابل ٣,٥ طفل لكل سيدة عام

٢٠١٤ ، ولا يزال معدل الانجاب الكلى فى الريف أعلى من نظيره بالحضر فقد بلغ فى ريف الوجه القبلى وريف الوجه البحرى ٣,٦ و ٢,٨ طفل لكل سيدة على التوالى بينما فى حضر الوجه القبلى وحضر الوجه البحرى ٢,٥ و ٢,٤ طفل لكل سيدة على الترتيب وأخيرا فى المحافظات الحضرية بلغ معدل الانجاب الكلى ٢,٢ طفل لكل سيدة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أغسطس ٢٠٢٢). إلا أن معدل الانجاب الكلى الحالى مازال أعلى من نظيره المستهدف فى إطار المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية والبالغ ١,٦ طفل لكل سيدة. فى ضوء ذلك تكمن أهمية تعزيز تدخلات المشروع القومى لتنمية الأسرة من خلال المحاور الأربعة التى حددها المشروع وتتمثل فى إتاحة وسائل الصحة الانجابية بالمجان، حيث ساهمت زيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين السيدات المتزوجات فى الفئة العمرية (١٥-٤٩ سنة) من ٥٨,٥% فى ٢٠١٤ إلى ٦٦,٤% عام ٢٠٢١ فى خفض معدل الانجاب الكلى كما سبق ذكره، المحور الثانى بالمشروع يختص بالتمكين الاقتصادى للسيدات فى الفئة العمرية ١٨-٤٥، والمحور الثالث يتعلق بالثقافة والتوعوية والتعليم، وأخيرا محور التحول الرقمى (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، فبراير ٢٠٢٢).

ويتضمن المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية بالفعل بعض العوامل التى ساهمت فى نجاح بعض التجارب الدولية فى تنظيم الأسرة كالصين واندونيسيا وايران وتونس، وتشمل أبرز هذه العومل التالى:

- الالتزام بتنفيذ برنامج قومى لتنظيم الأسرة بكفاءة وفاعلية.
- الاستثمار فى مجال التنمية البشرية والتمكين الاجتماعى والاقتصادى للمرأة تحديدا .
- إتاحة وسائل تنظيم الأسرة فى كل المناطق بأسعار منخفضة وبجودة مرتفعة.

- التثقيف والتوعية للشباب فى مجالات الصحة الانجابية.
- الدور الفاعل لرجال الدين والمنظمات غير الحكومية فى الارشاد والتوعية بأهمية تنظيم الأسرة. (حسن، ٢٠٢٠)

المراجع

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٢). *تقرير ٨ سنوات من الانجاز ٢٠١٤-٢٠٢١* . القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

UNDP. (2022). Retrieved from https://www.undp.org/ar/arab-states/.

UNIDO. (2012). *Agribusiness for Africa's Prosperity Country Case Studies.* Vienne: United Nations Development Organization.

إبراهيم محرم. (١٩٩٤). التنمية الريفية. *سلسلة التثقيف التعاونى*.

الإدارة المركزية لحماية الأراضى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى. (٢٠١٨). *بيانات غير منشورة*. القاهرة: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

البنك الدولى. (مارس ٢٠١٨). *تقرير معلومات عن مشروع تحسين جودة الرعاية الصحية فى مصر*. واشنطن: البنك الدولى.

الجامعة الأمريكية بالقاهرة. (سبتمبر ٢٠٢٠). *من المؤمن عليهم ومن المستبعدون؟ نحو نظام تأمين اجتماعى أكثر شمولا فى مصر ، ورقة خلفية، مشروع حلول للسياسات البديلة* . القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة،

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٦). *المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى ٢٠١٥* . القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). ، *النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧* . القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢١). *الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٢٠* . القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢١). *أهم مؤشرات المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى ٢٠٢٠* . القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢١). *أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠* . القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. تم الاسترداد من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، القاهرة، ٢٠٢١.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢١). *نتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠* . القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٢). *النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة "تقرير تحليلى" لعام ٢٠٢١* . القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (أغسطس ٢٠٢٢). *نتائج المسح الصحى للأسرة المصرية ٢٠٢١* . القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (ديسمبر ٢٠٢٢). *الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٢١* . القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (مايو ٢٠٢٢). *النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة فى الخارج والداخل لعام ٢٠٢٠* . القاهرة.

الصندوق الدولى للتنمية الزراعية. (٢٠٠٥). *جمهورية الصين الشعبية وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية*. روما: الصندوق الدولى للتنمية الزراعية.
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا. (١٩٩٨). *شروق: البرنامج الوطنى المصرى للتنمية الريفية المتكاملة*. نيويورك: الأمم المتحدة.
خريطة مشروعات مصر. (٢٠٢٢). تم الاسترداد من متاحة على الموقع الالكترونى https://egy-map.com.
سنية الفقى. (أغسطس ٢٠٢٠). تأثيرات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية. *الملف المصرى (الأبعاد الاقتصادية لأزمة كورونا..... المخاطر وآليات الحل)*(٧٢).
عاشور عمرى. (أغسطس ٢٠٢١). الجهود الحكومية فى محو الأمية: نجاحات وتحديات. *آفاق اجتماعية*(العدد الثانى ٢).
عماد محمد عبد القادر. (٢٠١٢). البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق: رؤية تحليلية. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، ٢٠ (٢).
عمرو حسن. (٢٠٢٠). *https://www.elwatannews.com/news/details/5038919*.
فخرى الدين الفقى. (٢٠٢١). *الاقتصاد غير الرسمى بين الدمج أو التكامل*. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.
معهد التخطيط القومى. (١٩٨٠). *استراتيجية تطوير وتنمية القرية المصرية*. القاهرة: معهد التخطيط القومى.
معهد التخطيط القومى. (٢٠٢٠). *متطلبات تنمية القرية المصرية فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠*. القاهرة: معهد التخطيط القومى.
منظمة الأغذية والزراعة. (٢٠١٢). *التعاونيات الزراعية تغذى العالم*. روما: منظمة الأغذية والزراعة.
منظمة الأغذية والزراعة. (٢٠١٣). *الخطوط التوجيهية لعمليات الزراعة التعاقدية المسؤولة*. روما: منظمة الأغذية والزراعة.
هاشم مرعى هاشم، و محمد عرفات عبد الواحد. (٢٠٠٦). دور المنظمات غير الحكومية فى اشباع احتياجات المرأة المعيلة. *بحث منشور بالمؤتمر العلمى السابع عشر*. الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (يناير ٢٠٢١). *تقرير متابعة وتقييم الموقف التنفيذى لمبادرة حياة كريمة تقرير منتصف المدة*. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٢). *المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة الحياة: تلبية الاحتياجات الأساسية، متاح على الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية*. *https://mped.gov.eg*. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. تم الاسترداد من متاح على الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. https://mped.gov.eg
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٢). *بيانات غير منشورة*. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٢). *تقرير متابعة الموقف التنفيذى للمشروع القومى لتنمية الريف المصرى "حياة كريمة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢*. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. تم الاسترداد من متاح على الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. https://mped.gov.eg
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (فبراير ٢٠٢٢). *المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية*. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
وزارة التضامن الاجتماعى. (٢٠٢٢). تم الاسترداد من بيانات منشورة على موقع وزارة التضامن الاجتماعى https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx.
وزارة التضامن الاجتماعى. (٢٠٢٢). *تقرير انجازات وزارة التضامن الاجتماعى ٢٠١٤-٢٠٢٠*. القاهرة.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية. (٢٠١١). *نتائج التعداد الزراعى (إجمالى الجمهورية) عن السنة الزراعية ٢٠٠٩/٢٠١٠*. القاهرة: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

وزارة المالية. (٢٠٢٢). *البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣*. القاهرة: وزارة المالية.

الملحق

جدول (أ): نسب القرى التى يتواجد فيها المنشآت التعليمية بخلاف المدارس المراحل الأساسية

المنشآت التعليمية	نسبة القرى عام ٢٠١٥	نسبة القرى عام ٢٠٢٠
حضانات حكومية	٥٤,٦	٦١,٦
حضانات أهلية	٥٢,٤	٤٧,٣
حضانات خاصة	٣٩,٣	٤٧
فصول محو أمية	٤٨,٢	٣٤,٣
مدارس الفصل الواحد	٣٤,٦	٣٣,٥
مدارس صديقة للفتيات	٩,١	٩,٢
مدارس خدمة المجتمع	١,٣	١,٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى ٢٠٢٠، القاهرة، ٢٠٢١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى ٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٦.

جدول (ب): نسب القرى التى يتواجد فيها المنشآت التعليمية لمرحلة التعليم الابتدائى والاعداد والثانوى

المنشأت التعليمية لمرحلة التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى	نسبة القرى عام ٢٠١٥	نسبة القرى عام ٢٠٢٠
مدارس ابتدائى حكومى	٩٥,٣	٩٥,٩
مدارس اعدادى حكومى	٨٢	٨٦,٢
مدارس ثانوى حكومى	١٨,٢	٢١,٥
مدارس ابتدائى واعدادى خاص/تجريبى	–	٧,٢
مدارس ثانوى خاص	–	١,٥
مدارس ابتدائى واعدادى فى نفس القرية	٨٥,١	–

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى ٢٠٢٠، القاهرة، ٢٠٢١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى ٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٦.

جدول (ج): نسب القرى التى يتواجد فيها المنشآت الصحية

المنشآت الصحية	نسبة القرى عام ٢٠١٥	نسبة القرى عام ٢٠٢٠
مستشفى حكومى (عام، مركزى، قروى)	٠,٦	٠,٦
مستشفى خاص	٢,١	٢,٤
مستوسف خاص	٦	٥,٢
مستوصف تابع لجمعية أهلية	٧,٣	٧,٦
مستوصف تابع لجامع/كنيسة	٥,١	٣,٦
وحدة صحية	٦٩,٧	٧١,٦
مركز تنظيم الأسرة	٥١,٥	٥١,٦
عيادة طبيب خاص	٦٠,٢	٥٩,٦
مركز طبى	٥,٨	٤,٥
نقطة اسعاف	١٤,٣	١٢,٧
مركز رعاية أمومة وطفولة	٣٩,٩	٣٣,٦
مكتب صحة	٤١,٣	٤٠,١
معمل تحاليل	٥٣,٤	٥٨,٥
صيدلية	٨٣,٨	٨٦,٩

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى ٢٠٢٠، القاهرة، ٢٠٢١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى ٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٦.

جدول (د): نسب القرى تعانى من مشكلات بيئية ومشكلات أخرى

المشكلات	نسبة القرى عام ٢٠١٥	نسبة القرى عام ٢٠٢٠
قريبة من مناطق صناعية	٨,٧	٨,٥
بها أدخنة/غازات/روائح كريهة	١١,٩	١٦,٩
بها مياه راكدة حول المساكن	١١,٩	١٢,٣
بها مخلفات صلبة –آدمية –حيوانية بالطرق	٢٠,٥	١٢
بها أبراج لشبكات الضغط العالى	٥٢,٦	٤٨,٥
بها أبراج لشبكات المحمول	٥١,٢	٥٢,٣

قريبة من مقل الزبالة	١٢,٩	١٢,٥
تعانى من طفح المجارى	٢٤	٢١,٦
قريبة من مدفن للمخلفات الصحية	٣,٢	٢,٨
بها ورش/محال تسبب ازعاج للسكان	٢٢	١٩,٨
مبانى غير كاملة البناء	٧١,٥	٧١,٥
بها مبانى محاطة أسوار حديدية أو أسلاك شائكة	١٠	٧
وجود أكوام من الردش/ التراب	٣٦,١	٢٦,٦
وجود قمامة منتشرة بالشوارع	٣٩,٣	٢٢,٩
رشاح مفتوح أو مغطى	٣٠,١	٢٨,٩
حيوانات ضالة/كلا /قطط	٦٨,١	٧١,١
تجمعات لأطفال الشوارع/المتسولين	٢,٢	١,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى ٢٠٢٠، القاهرة، ٢٠٢١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المسح الشامل لخصائص المجتمع المحلى للقرى ٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٦.